

التعريف بكتاب الموطأ

يعد كتاب الموطأ أجل الكتب المؤلفة قبل الصحيحين، وأعظمها نفعا، وإن كان بعضها أكبر منه حجما وأكثر حديثا⁽¹⁾، قال القاضي أبو بكر: ((الموطأ أول كتاب ألف في شرائع الإسلام، وهو آخره، لأنه لم يؤلف مثله، إذ بناه مالك على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي يرجع إليها في مسأله وفروعه))⁽²⁾.

وقد قدم جمهور المالكية الموطأ على الصحيحين، لمكانة الإمام مالك، ولما عرف عنه من التثبت والتمحيص⁽³⁾.

ويعد الموطأ أول كتب الصحيح وجودا بالنظر إلى مطلق الجمع للحديث الصحيح، يعني جمعه ممزوجا بغير المرفوع من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وكثيرا ما يعقب عليها ببيان العمل بها، وما يتفرع عليها من مسائل الفقه، وعلى هذا فلم يكن الموطأ مجرداً للمرفوع، بل ممزوجا بغيره⁽⁴⁾، والموطأ وإن كان فيه المرسل والمنقطع والبلاغات⁽⁵⁾، فقد ذكر ابن عبد البر أنها كلها موصولة بطرق صحاح إلا أربعة أحاديث، وقد وصلها ابن الصلاح في تأليف مستقل⁽⁶⁾، قال السيوطي: ((الصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء))⁽⁷⁾.

* أسبقية الموطأ على المصنفات في الحديث:

أول من صنف الصحيح مالك، وتردد ابن حجر في أسبقية الموطأ على غيره. ويقول: قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني فدونا الكتب، فصنف الإمام مالك الموطأ، وتوخت فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، واستيعاب الموطأ لأبواب الفقه، لأنه قبل عبد الرزاق وابن أبي شعبة، إذن فتبويب الإمام مالك كتابه على الأبواب الفقهية مميزة لم يسبقه فيها أحد، حتى قال أبو بكر بن العربي: (الموطأ هو الأصل واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي).

(1) ينظر: إختصار علوم الحديث: 31.

(2) الحطة في ذكر الصحاح الستة: 159.

(3) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع للدكتور مصطفى السباعي (ت1964م)، (ط2، المكتب الإسلامي- بيروت 1398): 432.

(4) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر (ط1، دار الفكر- دمشق- د.ت): 233.

(5) البلاغات: هي التي يقول فيها الإمام مالك بلغني عن رسول الله (ﷺ) كذا.

(6) ينظر: إضاءة الحال على دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك لمحمد حبيب الله الشنقيطي (ت1363هـ)، (ط1، مطبعة الاستقامة- القاهرة 1354هـ): 15، وأسباب اختلاف المحدثين: 637/2-638.

(7) تنوير الحوالك على موطأ مالك لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، (دار الكتب العلمية- بيروت، د.ت): 8/1.

* سبب التسمية:

سماه الموطأ؛ لأنه وطأه ومهده، أو واطأه عليه علماء وقته، فقد قال: إنه وافقه عليه سبعون عالماً من علماء المدينة.

وقيل سبب التسمية ما جاء عن الإمام مالك أنه قال: لقيني أبو جعفر المنصور -يعني في الحج- فقال لي: ضع للناس كتاباً في السنة والفقهاء تجنب فيه رخص ابن عباس وتشديدات ابن عمرو وشواذ ابن مسعود ووطئه توطئة.

* روايات الموطأ:

تعدد رواة الموطأ عن الإمام مالك وبلغوا كثرة كبيرة وصلوا إلى مئة راو مما يدل على مدى الاهتمام بهذا الكتاب، ولعل من أشهر من روى عنه:

1. يحيى بن يحيى بن كثير، الإمام الكبير، فقيه الأندلس، أبو محمد الليثي البربري المصمودي الأندلسي القرطبي (152 - 234هـ).

2. أبو زكريا يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي، المخزومي مولا هم، المصري (154 - 231هـ).

3. أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث المدني (150 - 242هـ). قاضي مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

4. أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي، مولا هم المصري (125 - 197هـ).

5. أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، الكوفي (132 - 189هـ)، صاحب أبي حنيفة رحمهم الله.

ويرجع السبب في اختلاف الروايات عن مالك: أنه لما ألف الموطأ صار ينقح كل سنة ويحذف بعض الأحاديث فتكون الرواية الأخيرة هي أصح الروايات وأضبطها. ورواية يحيى هي المعتمدة والمشهورة في المشرق والمغرب وكل بلاد الإسلام.

- رواية يحيى بن يحيى الليثي: أخذ يحيى الموطأ أولاً من زياد بن عبد الرحمن بن زياد المعروف بشبظون، وهو الذي أدخل مذهب مالك في الأندلس، وارتحل يحيى إلى المدينة فسمع الموطأ من مالك بلا واسطة إلا ثلاث أبواب من كتاب الاعتكاف: باب خروج المعتكف إلى العيد، وباب قضاء الاعتكاف، وباب النكاح في الاعتكاف، وكان سماعه منه في السنة التي مات فيها مالك سنة 179هـ، مما يضيف أهمية على روايته كونها متأخرة إلى وفاة الإمام مالك أي أن الإمام مالكا كان قد نقح كتابه بالحذف والإضافة وغير ذلك.

• منهج محمد بن الحسن في روايته:

- ✓ يذكر كل ما روي عن الإمام مالك وأيضا هناك إضافات له ذكرها تمثل مروياته عن شيوخ آخرين غير مالك كأبي حنيفة.
- ✓ يذكر ترجمة الباب ويذكر متصلاً به روايته عن الإمام مالك موقوفة كانت أو مرفوعة.
- ✓ لا يذكر في صدر العنوان إلا لفظ (الكتاب) أو (الباب).
- ✓ يذكر بعد الحديث أو الأحاديث اجتهاده مخالفاً أو موافقاً للإمام مالك معبراً عن ذلك بقوله: وبه نأخذ، وعليه الفتوى، وبه يفتي، وعليه الاعتماد، وعليه عول الأمة، وهو الصحيح، وهو الظاهر، وهو الأشهر.
- ✓ فيه بعض الأحاديث الضعيفة، وبعضها ينجر بكثرة الطرق، وبعضها شديد الضعف.

* عدد الأحاديث في موطأ الإمام مالك:

جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه والتابعين: ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً، الموقوف: ستمائة وثلاثة عشر، وأقوال التابعين: مائتان وخمسة عشر. ويقول الغافقي: الأحاديث المرفوعة: ستمائة وستة وستين حديثاً. يقول أبو سعيد العلاني: يروي الموطأ عن مالك جماعة كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص، وأكثرها زيادة رواية أبي مصعب، ويقول ابن حزم: في موطأ أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث. ويقول ابن الهيثب: إن مالكا روى مائة ألف حديث، جمع منها الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت الى خمسمائة.

* أنواع الأحاديث في موطأ مالك:

- إن ما حواه الموطأ من أحاديث جاء على أقسام:
1. أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد متصلة.
 2. أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد مرسلة.
 3. أحاديث مروية بسند سقط منه راو.
 4. أحاديث يبلغ في سندها إلى ذكر الصحابي، ولا يذكر فيها أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي الموقوفات.
 5. البلاغات: وهي قول مالك: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ...، وعددها 61 بلاغ.

6. أقوال فقهاء التابعين.

7. ما استنبطه من الفقه المستند إلى العمل أو إلى القياس أو إلى قواعد الشريعة، فهو يهتم بالجانب الفقهي لأنه محدث فقيه⁸.

* مكانة الموطأ:

يقول الإمام الشافعي: (ما بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ الإمام مالك). وفي لفظ: (ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ). ومن ثم أطلق بعضهم على كتاب الموطأ الصحيح. ومناقب الموطأ كثيرة، ودليلها في نفسها، فليقرأها من أراد اليقين، وكفى أنها المادة العظمى للكتب الستة وغيرها من كتب الحديث المعتمدة، حتى قيل: إن الكتب الستة مستخرجات عليها، ولذلك يعتبر مالك حائزاً قصب السبق في تأليف الفقه وأصله الحديث، ومخرجهما إلى عالم التدوين، وقد خطَّ خطأً في التأليف لعلماء الإسلام استحسنوه فتبعوه واهتدوا بنور مصباحه، وموطأه تواترات في حياته واتصلت إلينا أسانيدها، والتفت وجوه العالم الإسلامي نحو أسانيدها، ودام النفع بها نحو اثني عشر قرناً إلى زماننا هذا، لم تخلق على طول المدى، وكل المذهب تحتاج إليها وتعتمدها، ولم يكتسب تقادم العصر صنيعها، إلا طلاوة وقبولاً.

* مراسيله وبلاغاته

يقول ابن حجر: ((استشكل بعض الأئمة إطلاق أصححيه كتاب البخاري على كتاب مالك مع اشتراكهما في اشتراط الصِّحَّة والمبالغة في التَّحَرِّي والتثبت وكون البخاري أكثر حديثاً لا يلزم منه أفضلية الصِّحَّة والجواب عن ذلك أن ذلك محمول على أصل اشتراط الصِّحَّة فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحاً فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه والبخاري يرى أن الانقطاع علة فلا يخرج ما هذا سبيله الا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليقات والتراجم)).

وقد وصلها ابن عبد البر كلها إلا أربعة أحاديث، قال السيوطي: صنَّف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في «الموطأ» من المرسل والمنقطع والمعضل قال: وجميع ما فيه من قوله: بلغني، ومن قوله: عن الثقة عنده ممَّا لم يُسند: أحد وستون حديثاً، كلها مُسندة من غير طريق مالك، إلا أربعة لا تعرف وصلها ابن الصلاح في مؤلف صغير سماه: وصل البلاغات الأربعة في الموطأ.

* وجود الضعيف فيه

8 ينظر: موسوعة شروح الموطأ عبد الله التركي (1/41-43)، كشف المغطى في فضل الموطأ للطاهر بن عاشور (29).

انتقد ابن حزم بعض مرويات الموطأ، إذ يقول: وفيه نيف وسبعون حديثاً، وقد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهنّها جمهور العلماء.
وعقب اللكنوي: وبين أن مراده بالضعف الضعف اليسير... وليس فيه حديث ساقط ولا موضوع كما لا يخفى على الماهر.
وأغلب الظن أنه يقصد بالأحاديث المتروكة: الأحاديث المعارضة لعمل أهل المدينة.
وعلى العموم فالموطأ صحيح عند مالك وأتباعه، وإن كانت هناك بعض المراسيل، فهي عندهم صحيحة، لأنه ما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد يقويه.

* المؤلفات في رجال الموطأ:

ألف في رجاله القاضي أبو عبد الله بن الحذاء، وأبو عبد الله مفرغ، وأبو عمر الطلمنكي، وترجم ابن حجر لرجال مالك في كتابه تعجيل المنفعة، وللسيوطي كتاب إسعاف المبتطأ في رجال الموطأ.

* شرح غريب الموطأ:

شرح غريبه البرقي، وأحمد بن عمران الأخفش، وأبو القاسم العثماني المصري.

* شروح الموطأ:

1. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ليوسف بن عبد البر. قال فيه ابن حزم: لا أعلم في الكلام عن فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه.
2. ثم اختصره في كتاب (التقصي في الحديث النبوي) بعنوان (التجريد).
3. الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه الامام مالك في الموطأ من الرأي والآثار، فتوسع في الرواة وأقوال العلماء، إذ التمهيد على ترتيب الشيوخ، وكتاب الاستذكار على طريقة الأبواب الفقهية.
4. المنتقى في شرح الموطأ: سليمان الباجي.
5. المسالك شرح موطأ الإمام مالك لأبي بكر العربي.
6. شرح الموطأ للقرطبي.
7. تنوير الحوائك شرح موطأ مالك للسيوطي.
8. شرح الموطأ. للزرقاني.
9. أوجز المسالك لمحمد زكريا الدهلوي، من آخر الشروح وأوسعها في 15 مجلد.
10. فتح المغطى شرح الموطأ: للقاري الهروي. ت: 1014هـ.
11. شرح الموطأ: إبراهيم بن حسين بيبري زادة. ت: 1096هـ.

12. المهياً في كشف أسرار الموطأ: لعثمان بن يعقوب الإسلامبولي.

* مصطلحات الإمام مالك في الموطأ:

للإمام مالك رحمه الله في الموطأ مصطلحات تكلم عليها أهل العلم وبيّنوها، ومنها:

1. قوله: (السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا) يُعبّر بقوله هذا عن أقوال الفقهاء السبعة، وفقهاء المدينة.
2. قوله: (هذا أحسن ما سمعت)، يعني: إذا اختلفوا أخذ بأقوى أقوالهم وأرجحها؛ إما بكثرة القائلين، أو لموافقة قياس قوي.
3. قال ابن عبد البر: إذا قال مالك: عن الثقة عن بكير بن عبد الله الأشجّ؛ فالثقة: مخرمة بن بكير، ويشبهه أن يكون: عمرو بن الحارث.
4. قال ابن عبد البر: إذا قال: عن الثقة عن عمرو بن شعيب؛ فهو عبد الله بن وهب، وقيل: الزهري، وقال الحافظ ابن حجر: إذا قال: عن الثقة، عن عمرو بن شعيب؛ فقيل: هو عمرو بن الحارث، أو ابن لهيعة.
5. قال ابن وهب: كل ما في كتاب مالك (أخبرني من لا أتهم من أهل العلم) فهو الليث بن سعد.
6. قوله: عن الثقة عن ابن عمر؛ هو نافع، كما قال الحافظ ابن حجر.
7. وما أرسله عن ابن مسعود؛ فرواه عبد الله بن إدريس الأودي.
8. قال الدراوردي: إذا قال مالك: (على هذا أدركت أهل العلم ببلدنا)، (والأمر عندنا)؛ فإنه يريد ربيعة وابن هرمز⁹.

9 التمهيد (4/3)، الإرشاد للخليلي: مكتبة الرشد (209/1)، تدريب الراوي: عبد الوهاب عبد اللطيف (312/1-313)، الموطأ بالروايات: سليم الهلالي (129/1-130).